برنامج الامتثال الإرادي الجبائي وإشكالية الاقتصاد الموازي في الجزائر

د.ولهي بوعلام
ج.المسيلة

الملخص :
تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على برنامج الامتثال الإرادي الجبائي في ظل تنامي الاقتصاد الموازي في الجزائر، خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات، وتعاظم عجز الميزانية العامة للدولة ، وتراجع مداخيل صندوق ضبط الموارد، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولا **:**الإطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي .
ثانيا **:**برنامج الامتثال الإرادي الجبائي وإجراءات تنفيذه:
ثالثا **:** تحديات برنامج الامتثال الإرادي الجبائي
الكلمات المفتاحية :
الاقتصاد الموازي ; الامتثال الإرادي الجبائي ; عجز الميزانية ;

Abstract:

This study aims to try to identify the voluntary tax compliance in light of the growing parallel economy in Algeria especially after the collapse of fuel prices, and the growing state budget deficit, and declining incomes Resources Fund, through the following themes:
.**I**:The conceptual framework of the parallel economy
II :The administrative procedures ofvoluntarytax compliance program.
III: Challenges of voluntary tax compliance program
Keywords:
parallel economy ; voluntary tax compliance; budget deficit;

المقدمة:

يعد الاقتصاد الموازي من اخطر العقبات التي لا تزال تعترض الأثر الايجابي للسياسات التنمويةللدولة في الجزائر، ولقد تعاظم خطره في غضون السنوات الأخيرة نتيجة التوسع المتزايد للإنفاق الحكومي في ظل عدم فعالية الرقابة المالية بمختلف أصنافها لتقليص مصادر هالتي من أهمها التهرب الضريبي، والتهريب ،وتبيض الأموال وهو ما يميز معظم الدول النامية بالأخص تلك التي تعتمد على تصدير المحروقات على غرار الجزائر ودول عربية أخرى.

نتيجة لتعاظم عجز الميزانية بعد تراجع إيرادات الجباية البترولية بحوالي 50% في المتوسط العام لجأت السلطات المالية في الجزائر إلى استحداث آلية الامتثال الإرادي الجبائي بغية توسيع الوعاء الضريبي من جهة ، والاحتواء التدريجي لأموال الاقتصاد الموازي من جهة أخرى

ومن خلال هذا الطرح فان إشكالية هذا البحث تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي :

إلى إي مدى يمكن إن ينجح برنامج الامتثال الإرادي الجبائي في عملية احتواء الاقتصاد الموازي ؟

1- أهمية البحث :

إنأهمية البحث تنبع من خلال المساهمة في تحليلإستراتجيةالسلطات المالية في الجزائر الهادفة لاحتواء الاقتصاد الموازي في ظل الانحسار التدريجي لمداخيل الجباية البترولية،بالتركيز على برنامج الامتثال الإرادي الجبائي

2- أهدف البحث : يهدف هذا البحث إلى :

- إبراز الإطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي .
- التعرف على برنامج الامتثال الإرادي الجبائي وأهدافه.
- الوقوف على أهم العقبات والتحديات التي تحول دون إمكانية تجسيد برنامج الامتثال الإرادي الجبائي.

3- خطة البحث

انطلاقا مما سبق سوف نحاول معالجة إشكالية البحث ضمن المحاور التالية :

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي .

المحور الثاني :برنامج الامتثال الإراديالجبائي وإجراءات تنفيذه:

المحور الثالث : تحيات برنامج الامتثال الإرادي الجبائي

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي

أولا : مفهوم الاقتصاد الموازي : لقد طرحت عدة تعاريف للاقتصاد الموازي من بينها :

التعريف الأول : هو كافة الأنشطة التي تحقق دخلا لايتم إدراجه رسميا ضمن حسابات الناتج القومي ،لتعمد إخفائه تهربا من الضريبة ، او تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بنشأة النشاط ،أو بسبب إن هذه الأنشطة المولدة للدخل مخالفة للقوانين في البلاد.(1)

التعريف الثاني : بأنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ، أي لا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية.(2)

ولعل من الضروري لفت الأنظار إلى أن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تخص الاقتصاد القومي المعلن ، إلا انه ثبت في عديد من الدراسات الحديثة إن إي دولة لديها إلى جانب الاقتصاد المعلن – اقتصاد خفي يتعايش جنبا إلى جنب معه ويسير موازيا له وتمارس فيه الأنشطة المشروعة وغير المشروعة ولذلك يتولد عنها بما يسمى بالأموال القذرة التي ستكون محل عملية غسيل عبر البنوك والمؤسسات المصرفية.(3)

التعريف الثالث : جاء في معجم إدارة الأعمال **:** أن الاقتصاد الموازي هوجزء من الاقتصاد الذي ينطوي على بيع السلع والخدماتنقدا ولا يصرحبها إلى إدارة الضريبة. (4)

التعريف الرابع: : لقد عرف Friedrich Schneider وآخرون الاقتصاد الموازي بأنه

اقتصاد الظل الذي فيه تعتمد السوق على الإنتاج القانوني من السلع والخدمات و يتم إخفاؤها عمدا على السلطات العامة لتحقيق الأهداف التالية :

- تجنب دفع قيمة إضافية من الضرائب الأخرى.
- تجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.
- تجنب الاضطرار إلى تلبية بعض معايير سوق العمل القانوني مثل الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل.
- تجنب الالتزام ببعض الإجراءات الإدارية مثل استكمال الاستبيانات الإحصائية و النماذج الإدارية الأخرى.(5)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن الاقتصاد الموازي يتسم بالخصائص الهامة التالية:

- الدخل المحقق لا يدرج ضمن حسابات الناتج القومي ، ولا تخضع الأنشطة المولدة له إلى الضريبة.
- الانتشار الواسع للأنشطة غير الشرعية و ما يتولد عنها من أموال قذرة و غسيل.
- انتشار الفساد الإداري و المالي بالقطاعات العمومية الحساسة ، كإدارة الضرائب ، إدارة الجمارك ، إدارة التجارة.
- فوضوية سوق العمل وعدم التحكم في الالتزامات القانونية و الاجتماعية المرتبطة بالعمال و آداءآتهم.
- الانحسار التدريجي للمؤسسات الشريفة المدرجة في الاقتصاد الرسمي.

ثانيا: أسباب انتشار الاقتصاد الموازي : ترجع أسباب انتشار الاقتصاد الموازي إلى جملة من العوامل لعل أهمها:

1- عدم عدالة النظام الضريبي :

إن غياب العدالة الضريبية كان احد الأسباب للاستياء ومن ثم التحول للاقتصاد الموازي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،ذلك انه أمام السياسة الضريبية المصممة تصميما جيدا دورا مهما ينبغي أن تضطلع به جنبا إلى جنب مع سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي تعزز النمو الاقتصادي (6)

ولقد ركزت جل السياسات بشكل أساسي على إصلاحات الإنفاق في السنوات الأخيرة ، مما عكس الحاجة إلى وساءل أكثر فعالية من حيث التكلفة لدعم الفقراء والإمكانية الأكبر لسياسات الإنفاق لإعادة توزيع الدخول مقارنة بالسياسات الضريبية ، و لذلك تطرح عديد الأسئلة لعل أهمها :

- هل العبء الضريبي موزع بالتساوي؟

- هل يتسم تنفيذ الأنظمة الضريبية بالعدالة؟

- هل يؤثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة للدولة؟

وبالنظر إلى الحالة الجزائرية فان أهمالأسبابالتي تدفع المتعاملين الاقتصاديين إلى الاقتصاد الموازي نجد :(7)

- الأسباب المرتبطة بصلابة النظام الضريبي .
- الأسباب المرتبطة بالبيروقراطية الإدارية
- الأسباب المرتبطة بعدم المتابعة .
- الأسباب المرتبطة بمعدلات الضريبة.
- الأسباب المرتبطة بالإعفاءات الضريبية .
- الأسباب المرتبطة بالعدالة الضريبية .
- الأسباب المرتبطة بالحصول على السجل التجاري .
- الأسباب المرتبطة بمدى فعالية النظام التربوي

والملاحظ من خلال التمعن في هذه الأسبابإن نصفها مرتبط بصفة مباشرة بالضريبة ،وهو ما يتناغم كلية مع وضعية الجزائر حسب مؤشرات بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي مثل ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 01:ترتيب الجزائر في بعض مؤشرات بيئة الأعمال

المؤشرات	الرتبة
تسديد الضرائب	155
إنشاء المؤسسات	142
استصدار تراخيص البناء	77
حماية المستثمرين	173
تنفيذ العقود	102

المصدر: البنك الدولي –تقرير بيئة الأعمال لسنة 2015

ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول إن الجزائر في وضعية صعبة وهو مما يشكل تحديا إضافيا إمام الجزائر لتدارك هدا التراجع ، إضافة إلى ذلك فان

التعامل مع قطاعات يصعب فرض ضرائب عليها في كل مكان وخاصة عندما تكون القدرة الإدارية وتقاليد الامتثال الضريبي متدنية.
هدا من جهة ومن جهة أخرى، فان ضعف إدارة الإيرادات وانخفاض الروح المعنوية للمكلفين وسوء الحوكمة كلها عوامل مرتبطة على نحو وثيق بالدول ذات الدخل المنخفض إلا أنها مرسخة فيها. ذلك إن مؤشرات الفساد مرتبطة بانخفاض الدخل ، إذ إن الفساد يعمل كضريبة في حد ذاته ومن المحتمل أن يكون ضريبة تنازلية بوجه خاص.

2- تقييد ممارسة الأنشطة الاقتصادية

إن التدخل الحكومي يفرض قيودا لضبط ممارسة الأنشطة الاقتصادية ويجعل الأفراد يلتفون حول هذه القيود للتحايل والبحث عن الثغرات لاستغلالها وبالتالي ممارسة تلك الأنشطة الاقتصادية بصورة خفية.(8)
مع الإشارةأن مجلس المنافسة لايستشار أحيانا من طرف القطاعات الوزارية في ما يتعلق ببعض النصوص التشريعية المرتبطة بالمنافسة ، حيث لم يطلب رأيه في قانون استصدار رخص الاستيراد والتصدير نهائيا، باعتبار أن أهم أهداف مجلس المنافسة هو التصدي لأية محاولة خلق وضعيات هيمنة أو احتكارية تؤدي إلى ممارسات تعسفية. **(9)**

ثالثا : مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر:
إن الاقتصاد الموازي ،أو اقتصاد الظل يتميز بوجود الأنشطة الاقتصادية التي تتم بعيدا عن أعين الحكومات و أجهزتها الرقابية ، مما يهيأ الظروف للمنافسة غير الشريفة، و مع مرور الوقت تصبح المؤسسات الفاسدة هي السائدة في السوق.
في الجزائر هناك قلق واضح إزاء الاقتصاد الموازي و المضاربة الطفيلية و كان التأكيد من طرف رئيس الجمهورية في خطابه أثناء الجلسات الوطنية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قال ... " و لما كان من المؤكد أن الاقتصاد الطفيلي لحق الضرر بالتنمية الوطنية، كان لابد من القضاء عليه (10) ، و في ذات السياق يرى محافظ بنك الجزائر إلى أن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة جانفي 2011 في الجزائر هي التركيبة غير الملائمة للسوق الجزائرية.(11)

من جهة أخرى حددت المديرية العامة للضرائب أهم مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر و كانت كالتالي(12):
- البيع و الشراء بدون فواتير.
- تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي.
- تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال.
- تخفيض الثمن المصرح به لدى الجمارك.
- استخدام التسديد النقدي بدل التعامل بالشيكات.
- التغير القانوني و المحاسبيي لمختلف القوانين الأساسية و السجلات التجارية.
- إقامة النشاط التجاري و غيره ضمن مناطق غير حضرية و غير تجارية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى الباحث الاقتصادي ناصر الدين حمودة من مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي بالجزائر ،إن من أهمأسباب انتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر هو الإقصاء الاجتماعي لبعض الفئات من العمل ولبعض القطاعات من التنمية .

المحور الثاني: برنامج الامتثال الإراديالجبائي وإجراءات تنفيذه:

أولا:الإطار القانوني لبرنامج الامتثال الإرادي الجبائي

تدخل هذه الإجراءات ضمن تنفيذ برنامج الامتثال الإرادي الجبائي الذي جاء طبقا لنص المادة من الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 جويليه 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ، ويتم تنفيذ هدا البرنامج وفق الكيفيات التالية :(13)
- هذا البرنامج يطبقمن طرف البنوك على كل الأشخاص الذين يصرحون إراديا أنهم معنيون به وهو يخص حصرا الودائع التي لم تكن محال إخضاع ضريبي من قبل ، إذ يتعين على البنوك تقيم كل التوضيحات الضرورية للأشخاص الذين يرغبون في ذلك

- في حالة عدم الانخراط الإرادي في برنامج الامتثال الإرادي وفي إطار مسعى الاحتواء المالي يستفيد الأشخاص الذين يقومون بإيداع أموالهم التي يقل مبلغها عن 10 ملايين دينار من معالجة عادية بالنسبة لودائعهم .

- من اجل تطبيق امثل لهذا البرنامج تقوم البنوك بتعيين مكلفين بالزبائن مختصين وذوو كفاءة

- يتم إيداع الأموال شخصيا من طرف الأشخاص المعنيين حيث تودع الأموال نقدا في حساباتهم نقدا

- يجب على البنوك إن تدفع يوميا الإدارة الجبائية المبالغ المجمعة بموجب الرسم الجزافي المحرر بمعدل 7 **%**

- يجب على الإدارة الجبائيةتقديم وصل استلام للبنك يتعلق بالمبالغ والوثائق المستلمة مع ضرورة تثبيت خضوعه لبرنامج الامتثالالإرادي الجبائي خلال سبعة أيام.

ثانيا : أهداف برنامج الامتثال الإراديالجبائي

تسعى السلطات العمومية من خلال هذا الإجراءإلى تحقيق الأهداف التالية :

- تعبئة الموارد المالية لغرض مواصلة تمويل الاستثمارات.

- احتواء الاقتصاد الموازي وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الانضمام بصفة تدريجية إلى الاقتصاد الرسمي.

- احتواء الموارد النقدية المتراكمة نتيجة المعاملات الشخصية ،أو العائلية ، أو التجارية .

- تسوية الوضعية الجبائية لعدد من المكلفين .

غير انه يجب الإشارة إلى أن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الذي تم تطبيقه في1 يوليو 2014 هو قانون تشريعي جديد سنّته الولايات المتحدة، وقد تم وضع هذا القانون لمواجهة التهرب الضريبي الذي يلجأ إليه الأمريكيون ولتوفير درجة كبيرة من الشفافية في المسائل الضريبية. وقد تم

سنّه أيضاً بدافع الإبلاغ عن المعلومات الجديدة وشروط حجبها التي يجب أن يتم تطبيقها في المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم (14)

و في الواقع أن الامتثال الإرادي الجبائي يختلف عن العفو الجبائي ،ذلك أن العفو الضريبي هو فرصة تتاح للممولين لتصحيح أخطاء السنوات الماضية ، و قد يكون دائما ، أو لفترة محدودة و يسمح للمكلفين بالضرائب بتسوية أوضاعهم أمام مصلحة الضرائب طواعية. كما يسمح بالكشف عن المعلومات غير الدقيقة ، أو غير الكاملة للسنوات الضريبية الماضية، أو الكشف عن التصريحات التي لم تبلغ خلال السنوات الماضية من دون عقوبة أو مقاضاة.

للإشارة فانلنظام العفو الضريبي العديد من المزايا لعل أهمها : (15)

أ -تقليص حالات التهرب الضريبي، فالعفو الضريبي يعطي فرصة للمكلفين الذين يعملون بعيداً عن أعين الجهات الضريبية في التقدم طواعيةً للتسجيل الضريبي، وفتح صفحة جديدة مع الإدارة الضريبية.

ب-يؤدي هذا النظام إلى ازدياد حجم الإيرادات الضريبية من خلال زيادة عدد الملتزمين طواعيةً للقانون، وتدفق الإيرادات الضريبية الناجمة عن هذا الالتزام على المدى الطويل.

ج - يوفر حالة من الطمأنينة للمكلفين الذين كانوا خارج نطاق المظلة الضريبية، وهم في حالة القلق والتخفي خشية اكتشافهم ومحاسبتهم عن أرباحهم المخفية وإلزامهم بدفع مبالغ كبيرة تتمثل بالضرائب المستحقة وغرامات التأخر عن دفعها.

و على هذا الأساس فان نجاح برنامج الامتثال الإرادي الجبائي يجب أن يترافق مع إجراءات العفو الجبائي، التي من شأنها أن تستقطب عديد الأنشطة التي لا تزال في محيط الاقتصاد الموازي ، خاصة إذا تعلق الأمر بأصحاب المهن و الأنشطة التجارية ، و أصحاب المؤسسات الصغيرة التي استفادت من إعفاءاتجبائية في السابق و لم تستطع الاستمرار في النشاط لأسباب إدارية أو تجارية معروفة ، مع ضرورة استلهام العبرة من بعض تجارب العفو الناجحة

في بعض دول العالم ،مثل تجربة العفو الضريبي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و سويسرا.

ثالثا :إشكالية تطبيق برنامج الامتثال الإرادي الجبائي

من المعلوم إن هذا البرنامج قد تم تفعيله سنة2012 من قبل مجموعة العمل المالي الدولية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادية ضمن برنامج مكافحة تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ولقد أطلق عليه اسم VTC *voluntarytaxcompliance*وإذا أردنا أن نقيم إشكالية التطبيق نجدها تنحصر في النقاط الرئيسية التالية:

1- من حيث الفعالية ، لقد جاء في تصريح للمدير العام للضرائب أن عدد الذين انخرطوا في هذا البرنامج إلى نهاية 2015 حوالي 250 مكلفا وهو رقم لا يعبر عن حجم الاقتصاد الموازي الذي يعادل حوالي 40 مليار دولار حسب تقديرات الخبراء مما يتطلب البحث عن أسباب عدم الانخراط في هذا البرنامج .باستخدام أسلوب الاستبيان والدراسات الإحصائية .

2- من حيث التأثير على التصريحات المتعلقة بالوعاء حيث من خلال هذا البرنامج سيتم التأثير بصفة غير مباشرة على الإفصاح الضريبي وهذا لمن شانه إن يطرح عقبات حقيقية أمام المكلفين النزهاء .بخصوص الحس المدني الايجابي وهو يؤثر على التصريح بأرقام الأعمال والإرباح الحقيقية .

3- من حيث التأثير على فعالية الرقابة الجبائية، إذ لا يمكن أن تقتنع المؤسسات التي تخضع للرقابة الجبائية بالعملية طالما أن المدرجين في هذه البرنامج لايمكن أن يكونوا محل إخضاع للرقابة وهو ما يضع الإدارة الجبائيةأمام ازدواجية المعايير في التعامل مع المكلفين بالضريبة.
بالضريبة .

المحور الثالث :تحياتبرنامج الامتثال الإداري الجبائي

أولا :تحيات القرض الوطني للنمو الاقتصادي

إن هذا القرض جاء في إطار عمليةالتي أطلق عليها تسمية "الاقتراض الوطني من اجل النمو الاقتصادي"- و هي تهدف إلى "تجنيد الموارد المتاحة و النائمة في الأدراج" من اجل تمويل مشاريع استثمارية و اقتصادية للدولة.

قد كان الاكتتاب لهذا الاقتراض "مفتوحا للجميع دون استثناء سواء الخواص أو المؤسسات العمومية و الخاصة"، و قد عرض في شكل سندات اسمية ،أو سندات لحاملها (أي ان اسم الحامل غير محدد عليها).

أما طريقة الدفع فتبقى من اختيار المكتتب نقدا،أو عن طريق تحويل بنكي، او غيره.

قد حددت مدة الاكتتاب ب6 أشهر لكن الدولة بإمكانها إغلاق العملية بمجرد وصول المبالغ المحصلة إلى سقف المبلغ المرجو حسب الوزير الذي امتنع عن الكشف عن هذا السقف.

وقد حدد مبلغ 50.000 دج كقيمة اسمية للسند الذي ترافقه فائدة تتراوح نسبتها-حسب اجل التسديد- ما بين 5 **%** بالنسبة للسندات ذات 3 سنوات و 5،75 **%** بالنسبة لخمس سنوات.

وفي ما إذا كان الاقتراض ألسندي منافسا لعملية الامتثال الإراديالجبائي - التي انطلقت أوت 2015 والتي تهدف لاستقطاب أموال السوق الموازية إلى البنوك، فان وزير المالية الجزائري أكد أن العمليتين متكاملتان وغير متنافستان.

وتشير المعطيات الإحصائية المتوفرة إلى غاية 28 جويلية 2016 إلى أن حوالي 800 مؤسسة انخرطت في هذا البرنامج مما نتج عنه مبلغا إجماليا قدره 152 مليار دج وهذا يدل على النجاح النسبي لهذا التوجه (16)
غير أن الإحصائيات الرسمية المثبتة نهاية جوان 2016 تبين أهمية الاستقطاب لصالح القرض الوطني لدعم النمو الاقتصادي مثل ما يبرزه الجدول التالي :

الجدول رقم 02 :مصادر تغطية عجز الخزينة 2014-2016 وحدة : دج

بيان	2014	2015	جوان 2016
رصيد الخزينة	-3 185 994	-3 375 102	-1 768 984
مجموع التمويل	3 185 994	3 375 102	1 768 984
التمويل البنكي	18 676	152 631	21 062
التمويل غير البنكي	204 084	339 291	98 400
التمويل عن طريق صندوق ضبط الإيرادات	2 965 672	2 886 506	1 333 847
القروض الخارجية	-2438	-3326	-1 947
التمويل عن طريق قرض دعم النمو	-	-	317 622

المصدر : وزارة المالية ، تنفيذ قانون المالية ، الموقع الالكتروني للوزارة تاريخ الاطلاع يوم 2016/09/07

ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول أن قرض دعم النمو الاقتصادي قد ساهم بنسبة **18%** في تغطية عجز الميزانية خلال السداسي الأول من سنة 2016 وهو ما يثبت نجاعة هذا الطرح بخلاف برنامج الامتثال الإرادي الجبائي التي لازالت المصالح المالية تتردد في الكشف عن المبالغ المحصلة منذ أكثر من سنة وهو ما استند إليه النموذج الجديد للنمو الاقتصادي -الذي ناقشه و صادق عليه مجلس الوزراء- إذ استند على سياسة مالية "تم تجديدها" مع تحسين الجباية العادية وتجنيد موارد مالية إضافية مع منح الأولوية للاستثمار المنتج لقيمة مضافة عالية.و ترتكز السياسة الجديدة للمالية على التقليص المحسوس لعجز الخزينة العمومية بحلول سنة 2019 و كذا تجنيد الموارد الإضافية في السوق المالية المحلي على غرار **القرض السندي** الذي أطلق شهر ابريل الماضي "و التي تعكس نتائجه الهامة ثقة المشاركين في الآفاق الواعدة للاقتصاد الوطني" (17)

ثانيا : تحديات تفاقم عجز الميزانية خلال 2016-2017

تشير المعطيات المتوفرة والإحصائيات والدراسات التنبؤية الى تواصل عجز الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 2016 و2017 وهذا بالبرغم من توقعات تحسن مداخيل الجباية البترولية خلال 2017 وكذا التقليص التدريجي للنفقات الاجتماعية في إطار حملة ترشيد الإنفاق العام

الجدول رقم 03: رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال2014-2017

السنوات	2014	2015	2016	2017
رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	-7.31%	-13.88%	-17.71%	-9.70%

المصدر :صندوق النقد العربي ،تقرير آفاق الاقتصاد العربي ،مارس 2016 ، ص:70

للإشارة فانه قد تم الاعتماد في قانون المالية لسنة 2016 علىأساس نمو متوقع 4.6% وسعر برميل النفط 37 دولار وسعر صرف معدل ب 98 دينار للدولار الواحد بعد أن كان سعر الصرف في سنة 2012 يقدر ب 77.6 دينار للدولار الواحد وعل ضوء الضغوط التي شهدتها سوق الصرف الأجنبيوأدتإلى تراجع في قيمة الدينار مقابل الدولار، فانه من المتوقع تحقيق عجز بنحو 17.71%نهاية 2016 (18).

إن هذا الواقع لمن شانه أن يضع الحكومة في رحلة دائمة في البحث عن مصادر تمويل أخرى لاحتواء أموال الاقتصاد الموازي سواء من خلال مواصلة تطبيق الامتثال الإرادي الجبائي، أو من خلال التفكير في بدائل أخرى

ثالثا : تحديات التقييم التشخيصي لأداء الإدارة الجبائية

لقد تم تصميم أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية من اجل تقديم تقييم موضوعي وموحد لأهم النتائج التي تحققها الإدارة الضريبية في إي بلد وذلك بالتركيز على تسعة مجالات رئيسية ولقد سميت هذه الأداة-تادات tax administration diagnostic acensement toolمن بين أهم المؤشرات في هذا البرنامج توجد مؤشرات دعم الامتثال الطوعي الجبائي حيث انه يجب أن تتوفر لدافعي الضرائب المعلومات والدعم اللازمان للامتثال الطوعي بتكلفة معقولة على كواهلهم ومن بين المؤشرات التي تساعد على القياس نجد :

- نطاق وحداثة المعلومات وسهولة الاطلاع عليها .

- الوقت اللازم للاستجابة لطلبات دافعي الضرائب للحصول على المعلومات .

- مراقبة تصورات دافعي الضرائب على هذه الخدمة .

الشكل رقم 01: مجموعة مؤشرات أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية TADAT

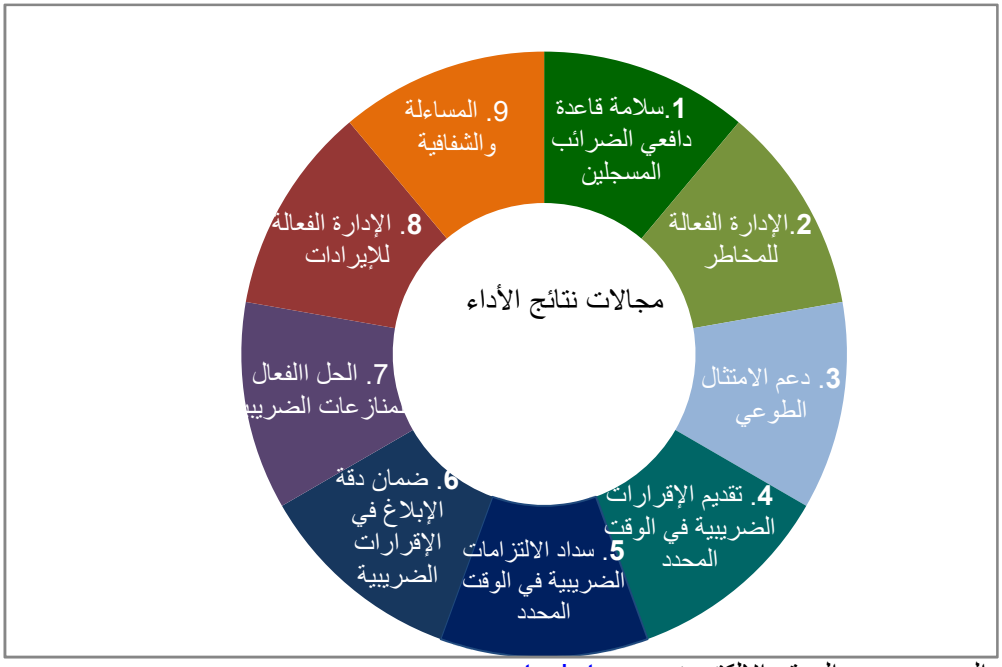

المصدر : عن الموقع الالكتروني www.tadat.org

من خلال الشكل رقم 01 فان الامتثال الطوعي الجبائي يأتي في المرحلة الثالثة من حيث الأهمية في القياس بعد كل من سلامة قاعدة دافعي الضرائب المسجلين ، وكذا تقييم المخاطر وتخفيفها

بالنظر إلى الحالة الجزائرية التي تفتقد إلى مثل هذه المؤشرات التي تعتمد على سلامة قاعدة البيانات بالدرجة الأولى ولذلك فان الدعوة إلى الامتثال الإرادي الجبائي بدون تحديد آليات للتقييم من حيث الكلفة والوقت سيرهن هذه التجربة إلى مزيد من التحديات في ظل غياب البعد ألاستشرافي على المديين المتوسط والطويل ، ومن ثم فان التجربة الجزائرية هي تجربة قد تتوقف في 2016/12/31 إذا لم يتم التقييم التشخيصي السليم لها .ذلك ان تطبيق برنامج TADAT على الإدارةالجبائية الجزائرية لمن شانه ان يضفي مزيدا من الشفافية في التصريحات ،وتقليص اللاعدالة الضريبية التي تعد من أهم مسببات الاقتصاد الموازي.

الخاتمة :

أولا:نتائج البحث :

- ترجع الأسباب الرئيسية إلى نمو الاقتصاد الموازي في الجزائر إلى عدة أسباب المالية منها والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتجارية ، إضافة إلى محدودية تدخل الهيئات ذات العلاقة كمصالح الضرائب والجمارك ،غير أن من أهم الأسباب المالية التي تدفع المتعاملين الاقتصاديين إلى الاقتصاد الموازي نجد تلك الأسباب المرتبطة بعدم صلابة النظام الضريبي وعدم عدالته.

- من أهم مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائرتتمثل في البيع و الشراء بدون فواتير.وتحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي،إضافة إلى التصريحات الخاطئة لأرقام الأعمال.وتخفيض الثمن المصرح به لدى الجمارك، مع استخدام التسديد النقدي بدل التعامل بالشيكات.مع الإشارة أن هذه المظاهر ترتبط بصفة مباشرة بالأوعية الجبائية للمتعاملين .
- تسعى السلطات العمومية من خلال برنامج الامتثال الإرادي الجبائي إلى تحقيق أهداف عديدة لعل أهمها تعبئة الموارد المالية لغرض مواصلة تمويل الاستثمارات ، وكذا احتواء الاقتصاد الموازي وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الانضمام بصفة تدريجية إلى الاقتصاد الرسمي واحتواء الموارد النقدية المتراكمة نتيجة المعاملات الشخصية ، أو العائلية ، أو التجارية وهذا لغرض تسوية الوضعية الجبائية لعدد من المكلفين .

- يواجه برنامج الامتثال الإرادي الجبائي تحديات عديدة إن على مستوى التطبيق وفعاليته ، وان على مستوى التحديات المرتبطة بالتوجهات الأخرى الهادفة إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى لغرض مواجهة عجز الميزانية العامة للدولة ، إضافة إلى عدم كفاءة الإدارة الجبائية.

ثانيا :توصيات البحث :

- ضرورة المرافقة المستمرة والتقييم الدوري لبرنامج الامتثال الإرادي الجبائي ، مع ضرورة التفكير في تجربة العفو الضريبي كبديل محتمل ، عن طريق الاسترشاد بالتجارب الدولية المطبقة للعفو الضريبي وبرامج الامتثال

الإرادي الجبائي ، خاصة وانه قد تم التمديد له لسنة إضافية تنتهي في 2017/12/31 حسب قانون المالية لسنة2017 .

- ضرورة التفكير في مكافأة المتعاملين النزهاء اتجاه الإدارة الجبائية من حيث التخفيض في العقوبات وتوسيع المعاملة التفضيلية لهم عند منح الصفقات العمومية .

- يجب إعطاء الأولوية للبرامج الهادفة إلى عصرنة الإدارة الجبائية تماشيا مع التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات ، مع ضرورة الإسراع في الربط الالكتروني بين المصالح المالية والتجارية لتدعيم الشفافية وتسهيل انسيابية تدفق المعلومات للأطراف ذات المصلحة .

- يجب تكثيف الرقابة المالية بصفة عامة والرقابة الجبائية بصفة خاصة للحد من التهرب الضريبي وتبيض الأموال ، والتحويلات المالية غير المشروعة التي في معظمها تعد من مصادر الاقتصاد الموازي .

- ضرورة فتح المجال أمام أعضاء المجلس الوطني للجباية لغرض الاستشارة وإبداء الرأي تماشيا مع مهامه وتفاديا للمخاطر المترتبة عن سوء الفهم والتطبيق .وهو ما ينطبق حول ضرورة تخفيض معدل الإخضاع الضريبي المقدر حاليا ب **7 %.**

- يجب التفكير في عملية سحب واستبدال الأوراق النقدية لغرض امتصاص الفائض النقدي بالموازاة مع برنامج الامتثال الإرادي الجبائي .

الهوامش والمراجع:

1- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر 2006، ص 6.

2- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة منتوري بقسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2011/2010 ، ص 15.

3- عبد المطلب عبد الحميد ،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2002، ص 24 .

4- Business.Dictionary.com تاريخ الاطلاع يوم 2015/10/25

5- Friedrich Schneider , shadows economies ,all over the world ,New estimates for 162 countries from 1999-2007 , the world Bank , july 2010, p 5.

6- صندوق النقد الدولي ،العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سبتمبر 2015، ص 10.

7- Boudellal Ali Economie souterraine Et crise financière en - Algérien, Colloque international Université Abderrahmane mira de Bejaia octobre 2009

8- تدريست كريمة، دور البنوك في مكافحة تبييض الأموال ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تيزي وزو –الجزائر 2014 ، ص: 77.

9-مجلس المنافسة ، التقرير السنوي ، الجزائر لسنة 2015

10-خطاب رئيس الجمهورية ، عبد العزيز بوتفليقة في الجلسات الوطنية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال شهر جانفي 2005.

11- تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة و ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2011.

12- a lettre de la D.G.I conférence annuelle des cadresdirigeant 2011.

13-التعليمة الوزارية رقم 002 المؤرخة في 29 جويليه 2015 المحددة للكيفيات العملية لتنفيذ برنامج الامتثال الجبائي
14- تقرير البنك السعودي للاستثمار ،www.saib.com.saتاريخ الاطلاع يوم 23-03-2016.
15- www.arab-ency.com/ /details.law.php/ 2016
16- منتدى المؤسسات الكبرى، الجزائر،2016
17- بيان مجلس الوزراء الجزائري بعد المصادقة على النموذج الجديد للاقتصاد الوطني بتاريخ 2016/07/26
18- صندوق النقد العربي ، تقرير أفاق الاقتصاد العربي ، مارس 2016 .